محطات الوقود تعلّق إضرابها.. وجمعية المصارف أمام إجراءات جديدة

فضل الله: نريد حكومة مُنتجة.. «التيار الحر»: الحريري يحاول استغلال الاضطرابات

انقضى شهر ونصف الشهر على اندلاع الانتفاضة الشعبية، وهي الفترة الأطول لحالات تمرد في الشارع بتاريخ لبنان. في هذا الصدد، تحمل أوساط «التيار الوطني الحر» الرئيس سعد الحريري المسؤولية عبر محاولة استغلال الاضطرابات في الشارع وتحسين شروطه داخل تركيبة الحكم. وتتهم الأوساط المعنية الحريري بأنه يسعى إلى الانقلاب على التسوية الرئاسية بحجة الاضطرابات الشعبية بل وإلصاق كل الأوضاع المتردية بشخص جبران باسيل عبر الإصرار على إبعاده دون سواه، مع ما ينطوي عليه هذا الأمر من محاولة اغتيال باسيل سياسياً وشعبياً.

في غضون ذلك شدد عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله، خلال لقاء سياسي في بلدة كونين الجنوبية نقله موقع «لبنان٢٤» على «الدعوة إلى الشراكة الوطنية في تحمل المسؤوليات في إدارة البلد، بما فيها تشكيل الحكومات من أجل أن يساهم الجميع في تحمل الأعباء، فكيف إذا كنا نمر اليوم بأزمة ربما سابقة في تاريخ الدولة بالنسبة إلى الموضوع النقدي والاقتصادي، وبالتالي، نحن بمعزل حتى عن الأحجام والأوزان.. دعونا إلى أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم، لأن الظرف الآن لا يحتمل التفرد ولا العزل ولا الإنصات إلى الإملاءات والشروط الخارجية».

واعتبر أن «الولايات المتحدة الأميركية تتدخل في لبنان ليس فقط من خلال المواقف التي أعلنها بعض مسؤوليها، وإنما من خلال نشاطها المباشر مع بعض القوى والجهات، وحتى إنها تحاول أن تملي شروطاً تتعلق بتركيبة الحكومة في المرحلة المقبلة لحسابات ليس لها علاقة بالداخل اللبناني ولا بالأزمة المالية أو الاقتصادية، إنما بملفات أساسية لديها، منها ترسيم الحدود واستثمار النفط والغاز وموضوع النازحين السوريين، إذ إنها تريد مع بعض الدول الأخرى إبقاءهم في بلدنا، أو بموضوع صفقة القرن ولاسيما ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، فأميركا ومن معها يريدون أن يفرضوا هذه الشروط لتكون لدينا حكومة جديدة وفق تصورهم، وطبعاً هذا غير ممكن اليوم في لبنان».

وأضاف قائلاً: «نريد حكومة منتجة ومنسجمة، لديها ذهنية ومقاربات وتفكير جديد، لا أن نعود إلى السياسات الماضية في الشأنين النقدي والاقتصادي، فنحن نريد شيئاً جديداً في البلد على مستوى المنهجية بمعزل عن الأسماء والأشخاص التي ستشارك في الحكومة».

ولفت إلى أن «الحكومة المستقيلة عليها واجبات يجب أن تقوم بها، وهناك بعض الأمور لا تحتاج إلى حكومة في الأساس، إنما إلى القضاء».

وختم فضل الله: «نبذل قصارى جهدنا للوصول إلى حلول لهذه الأزمة. هذا الموضوع محل عناية كاملة من قيادة حزب الله».

إلى ذلك مشى الرئيس نجيب ميقاتي، مصطحباً معه نجله ماهر، بخطى واثقة، إلى قصر العدل، خالعاً عن كتفيه حصانته النيابية وموقعه السياسي، وهو الحاصل على أعلى نسبة من الأصوات في الانتخابات النيابية الأخيرة، كونه ينتمي إلى الطائفة السنّية.

وفوجئ القاضي جورج رزق، الذي لم يكن يتوقع حضور الرئيس ميقاتي ونجله شخصياً، بهذا الحضور، المخصّص أساساً للمحامين من أجل تقديم الدفوع الشكلية.

نقابة محطات الوقود: الإضراب علق لإجراء محادثات مع السلطات بانتظار اجتماع الغد (رويترز)

وحول آخر المستجدات في الشارع اللبناني علقت نقابة أصحاب محطات المحروقات إضرابها المفتوح الذي بدأته الخميس على مستوى البلاد بسبب ما قالت إنها خسائر منيت بها نتيجة اضطرارها لشراء الدولار.

ونقلت الميادين عن نقيب أصحاب المحطات سامي البراكس قوله: إن الإضراب علق لإجراء محادثات مع السلطات، مشيراً إلى أن النقابة ستعقد اجتماعاً غداً الإثنين.

وكانت محطات الوقود في لبنان بدأت إضراباً مفتوحاً على مستوى البلاد، موضّحة أن ذلك يأتي بفعل الخسائر الناجمة عن ارتفاع تكلفة الحصول على الدولار في السوق السوداء، والذي تعتمد عليه لاستيراد الوقود.

كما نفّذ عدد من الناشطين اعتصاماً أمام مصرف لبنان تنديداً بـ«السياسات المصرفية الظالمة بحق الطبقة العاملة وأصحاب الودائع الصغيرة»، على ما قالوا في دعوة سابقة لتحرّكهم.

بدوره، أعلن رئيس جمعية المصارف في لبنان سليم صفير أن سلسلة إجراءات ستتخذ في البلاد.

وذلك بعد تكليف حاكم مصرف لبنان اتخاذ التدابير المؤقتة اللازمة بالتنسيق مع جمعية المصارف لإصدار التعاميم التي اقترحها الحاكم ورفع بعض الاقتراحات التي تحتاج إلى نصوص قانونية أو تنظيمية.

كما اتخذ الاجتماع الذي ترأسه الرئيس اللبناني ميشال عون سلسلة خطوات للحفاظ على الاستقرار والثقة بالقطاع المصرفي.

وكالات

«الدفاع» اللبنانية: وحدات وألوية الجيش تأتمر من قيادة الجيش فقط

أصدرت وزارة الدفاع اللبنانية بياناً أكدت فيه أن جميع وحدات وألوية الجيش تأتمر فقط من قيادة الجيش، بينما يقتصر دور وزير الدفاع على التأكد من أن قيادة الجيش تعمل بقرارات مجلس الوزراء.

وجاء في بيان الوزارة: «جميع وحدات وقطع ألوية الجيش اللبناني تأتمر فقط من قيادة الجيش، وتحديداً من قائد الجيش، عبر غرفة العمليات، وبالتالي لا تنفذ أي مهمة، بدءاً من حماية المتظاهرين والحفاظ على الممتلكات العامة وصولاً إلى فتح الطرقات، إلا بقرار واضح من قيادة الجيش التي يعود لها حصرا اتخاذ قرارات كهذه، بينما يقتصر دور وزير الدفاع على التأكد من أن قيادة الجيش تعمل وفق قرارات مجلس الوزراء».

يأتي هذا البيان رداً على بعض وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية التي تناقلت أخبارا عن دور لوزير الدفاع في بعض المهام التي قام بها الجيش اللبناني خلال التظاهرات وقطع الطرقات.

وشدد البيان على «ضرورة أن يتوخى الجميع الدقة وعدم نشر أي خبر يتعلق بمهام الجيش من شأنه بث الشائعات الكاذبة بهدف التشويش والتشويه لمآرب خاصة أو سياسية».

روسيا اليوم

اللجنة الدستورية.. انعكاسات إقليمية

مازن بلال

فشلت اللجنة الدستورية في الاجتماع وقدم هذا الأمر صورة عن المسار الصعب لعملها، وظهر تعثرها ضمن ظاهرة التعثر في الإمساك بعوامل الأزمة السورية عموماً، فمسألة عدم التوافق على جدول الأعمال وتحميل مسؤوليات مختلفة للأطراف هي الجانب المباشر، لكن اللجنة المصغرة عبرت عن الاشتباك الإقليمي في شمال شرق سورية، ففي هذه المنطقة يتم تجميع التناقضات من جديد قبل توزيعها على القنوات السياسية التي تصل إلى اللجنة الدستورية.

هناك خلاف في إدارة الأزمة داخل منطقة الجزيرة السورية، ونتائج «الانسحاب» الأميركي تظهر اليوم من خلال عدم تحديد الأدوار، فالتركي الذي احتل مساحة من الشمال السوري؛ ما زال عالقاً عند نقطة إزاحة قوات قسد، على حين أتاحت مفاوضات موسكو مع الطرفين السوري و«قسد» الحد من انتشار المعارك من دون أن توقفها، وهذا الاتفاق غير المعلن لم يستند بعد إلى معادلة سياسية واضحة، ما أدى إلى استمرار المعارك ومحاولات لتوسيع رقعة انتشار الميليشيات المدعومة تركياً.

عملياً فإن العمل العسكري التركي ورغم عناوينه المرتبطة بالمنطقة الآمنة، يتعامل وفق المؤشرات مع مساحة سياسية مختلفة تماماً عما هو معلن، فهو يريد:

١- ترتيبات نهائية لمناطق الشمال السوري، ومهما كان الحديث عن أطماع تركية، لكن السياسة تتجه للإمساك بأشكال التطبيع الذي يمكن أن يحدث بين أنقرة ودمشق، وهو تطبيع تحاول موسكو تأسيسه رغم عمق الخلاف السوري التركي.

قوة أنقرة الحالية لا تقتصر على عدد الأوراق التي تحاول زجها اليوم، فمن مناصريها في اللجنة الدستورية، وصولاً إلى الميليشيات التي تستخدمها في الشمال السوري، لكن الأهم طريقة النظر الأميركية إليها كبوابة للإمساك بمفاصل الإرهاب، وهو ما يفسر عدم التعامل الجدي معها في العديد من القضايا، وعلى الأخص توجهها للتسلح من روسيا رغم أنه جزء من حلف الناتو، فتركيا تدرك أن الحاجة الأميركية لبوابة شرقة أوسطية لـ«ضبط» الإرهاب ستمر حتماً من تركيا، وهذا ما يجعلها اللاعب الأكثر فاعلية بالنسبة للغرب على أقل تقدير، ويدفع أيضاً لرسم سيناريو يكون فيه الدستور السوري المدخل لإعادة ترتيب علاقة أنقرة بدمشق، وتعطيل الجلسة الأخيرة كان لضبط إيقاع ما هو مسموح أو غير مسموح بالنسبة لتركيا.

٢- إيجاد مشروعية للميليشيات المدعومة من قبلها، وهذه المسألة مرتبطة مع عملية تحويل الشكل العسكري للميليشيات إلى حالة إدارية تحل عوضاً عن «الإدارة الذاتية»، فهي تملك الشكل والآليات نفسها لكنها ترتبط أكثر بتركيا وتشكل «حديقتها الخلفية».

تريد تركيا من الدستور السوري تبديل الكثير من أشكال السيادة والتنظيم، وأن تتضمن الشرعية الجديدة إمكانية تعامل أنقرة مع التكوين السوري على أنه «ولاية» ولكن ضمن وضع خاص، مثلما كانت مصر في مرحلة ما بعد حكم محمد علي، فهي تتعامل مع التوازنات القادمة على أن الشرق الأوسط يبدأ وينتهي في أنقرة!

اللجنة الدستورية هي صراع سوري في النهاية، ومهما بدت الحالة القائمة متعثرة لكنها ترسم الموقع السوري، فالاستحقاق الذي نواجهه ليس في وضع الدستور ومواده بل في انسجامه مع قدرة السوريين على بناء واقعهم الجديد.

«الحشد الشعبي»: لم نشترك بأي عملية ميدانية لحماية المتظاهرين أو التصدّي لهم

عبد المهدي يقدم رسمياً استقالته من منصب رئيس الوزراء إلى البرلمان

أفادت مصادر برلمانية عراقية أمس بأن رئيس وزراء البلاد، عادل عبد المهدي، قدم رسمياً استقالته إلى برلمان العراق.

وأكدت المصادر أن عبد المهدي سلم كتاباً رسمياً لاستقالته من منصب رئيس الوزراء العراقي إلى رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي.

وعقدت الحكومة العراقية برئاسة عبد المهدي في وقت سابق جلسة استثنائية، أمس لبحث موضوع استقالتها وتقديمها إلى مجلس النواب.

وذكر بيان للحكومة العراقية أن مجلس الوزراء «عقد صباح السبت جلسة استثنائية دعا إليها رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي لعرض موضوع استقالته وتقديمها إلى مجلس النواب، ولمناقشة ما يترتب على الحكومة من واجبات تسيير الأمور اليومية وفق الدستور».

وأضاف البيان: إن «عبد المهدي أكد على مبدأ التداول السلمي للسلطة في النظام الديمقراطي وأن تحقيق مصالح الشعب هدف يهون أمامه كل شيء».

وأكد عبد المهدي خلال الجلسة الاستثنائية أن تحقيق مصالح الشعب هدف يهون أمامه كل شيء، مشيراً إلى أن الحكومة بذلت كل ما بوسعها للاستجابة لمطالب المتظاهرين وتقديم حزم الإصلاحات.

ولفت عبد المهدي إلى الظروف المعقدة التي تشكلت خلالها الحكومة والتحديات التي واجهتها والإنجازات التي حققتها في الفترة الماضية على الصعيد الداخلي والعلاقات الخارجية.

وذكر بيان لمجلس الوزراء أن عبد المهدي دعا مجلس النواب إلى إيجاد الحلول المناسبة في جلسته المقبلة كما دعا أعضاء الحكومة إلى مواصلة عملهم إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة.

ووفق البيان فقد وافق المجلس في ختام الجلسة الاستثنائية على استقالة مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء أبو جهاد الهاشمي والأمين العام لمجلس الوزراء حميد الغزي.

وكان رئيس الوزراء العراقي أعلن أول من أمس عزمه على تقديم كتاب رسمي إلى مجلس النواب بطلب الاستقالة من منصبه.

وتشهد العديد من المناطق العراقية مظاهرات مطالبة بتحسين الوضع المعيشي فيما تم التحذير من استغلال هذه المظاهرات ومطالب المحتجين المحقة من بعض المندسين الذين يحاولون الإساءة إلى التظاهر السلمي وإلى القوات الأمنية المكلفة حماية المتظاهرين السلميين.

في السياق أفاد مراسل «روسيا اليوم» في العراق أمس بتجدد الصدامات بين القوات الأمنية العراقية والمحتجين في محافظة ذي قار جنوبي العراق.

وقال إن «القوات الأمنية تمكنت من إبعاد المحتجين عن محيط مديرية شرطة ذي قار»، مبيناً أن «آمر الفوج الأول في ذي قار أصيب بطلق ناري»، وأضاف إن «أصوات الرصاص الحي مازالت تسمع بالقرب من جسر الزيتون في المحافظة».

وعاد التوتر إلى محيط مديرية شرطة ذي قار بعد انسحاب المحتجين منه أول من أمس حيث قطع المحتجون بعض الطرق وأحرقوا إطارات السيارات.

وجرت أول من أمس مفاوضات بين المتظاهرين الغاضبين، لإعادتهم إلى التمركز في ساحات الاعتصام، وذلك، بعد صدامات أدت إلى مقتل وإصابة العشرات، ونجحت مجموعة من العشائر والنخب في المحافظة بتهدئة الأوضاع مساء الجمعة.

بدورها أصدرت هيئة «الحشد الشعبي» في العراق بياناً أكدت فيه عدم اشتراك قواتها في أي عملية أمنية ميدانية لحماية المتظاهرين أو التصدّي لأعمال العنف داخل المدن.

وقالت الهيئة في البيان إنه «لغاية هذه اللحظة لم تشترك قوات الحشد في أي عملية أمنية ميدانية لحماية المتظاهرين أو التصدّي لأعمال العنف داخل المدن، وأن ما صرّح به بعض المسؤولين في محافظة النجف الأشرف عن أن الضحايا الذين سقطوا في الأحداث الأخيرة بسبب تصدي «سرايا عاشوراء» أمر عار من الصحة، وما هو إلا تهرّب واضح من المسؤولية تجاه ما يحدث هناك».

ودعت الهيئة المسؤولين السياسيين «لتحمّل مسؤولياتهم، وتجنّب زج المؤسسات الأمنية في عمليات تسقيطية تقوم بها بعض وسائل الإعلام المعروفة بعدائيتها للشعب العراقي وتعمل على زرع الفتنة».

روسيا اليوم - سانا - وكالات

إيران تتحدى العقوبات الأميركية وتواصل تخصيب اليورانيوم

أكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي أن عمليات تخصيب اليورانيوم ستتواصل في منشأة فوردو مع استئناف الولايات المتحدة إجراءات الحظر على هذه المنشأة النووية.

وقال صالحي في تصريح أمس: «كان لدينا ٢٠٠٠ من أجهزة الطرد المركزي في فوردو وتم تقليلها بعد المحادثات النووية إلى ١٠٤٤ جهازاً» مضيفاً: إنه «بسبب نكث الأوروبيين لتعهداتهم فقد تم استئناف تخصيب اليورانيوم فيها وفي حال لم ينفذ الأوروبيون تعهداتهم فإننا سنواصل التخصيب في المنشأة» لافتاً إلى أن «إيران تخصب الآن يومياً ٥٥٠ غراماً من المادة النووية، مقارنة مع ستة كيلوغرامات يومياً قبل توقيع الاتفاق النووي».

وتابع صالحي: إن الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق النووي طلبت من إيران عدم استخدام المنشأة إطلاقاً، وأعلنت طهران رداً على ذلك أنها «لا تستغني» عن فوردو، مع الاحتفاظ بتلك الأجهزة فيها.

وبشأن الضجة التي أثارتها وسائل إعلام أجنبية حول منع إيران لأحد أعضاء فريق المفتشين الدوليين من دخول منشأة فوردو قال صالحي: إن «المفتشين يتمتعون بشكل عام بحصانة دبلوماسية مثل السفراء خلال فترة مهامهم وعندما يريد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية دخول المواقع الإيرانية يجري تفتيشهم وهذا أمر طبيعي عند زيارة المنشآت النووية في جميع أنحاء العالم» موضحاً أن أحد مفتشي الوكالة كان يحمل مواد مشبوهة وأشياء أخرى تم توثيقها وتصويرها وتسجيلها في النهاية وتقديم احتجاج إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشيراً إلى أنه ستتم متابعة هذه القضية.

وأعلنت إيران رسمياً، الشهر الماضي استئنافها تخصيب وإنتاج اليورانيوم في منشأة فوردو، ضمن إطار الخطوات التي تتخذها في سبيل تقليص مسؤولياتها بموجب الاتفاق النووي.

بدوره أكد المدير العام لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية في إيران محمد راستاد أن فرض الحظر من قبل الولايات المتحدة على الملاحة البحرية لا يؤثر سلباً على منطقة الشرق الأوسط فحسب بل يهدد أمن الملاحة البحرية في العالم بأسره.

ونقلت وكالة فارس للأنباء عن راستاد قوله خلال اجتماعه مع الأمين العام لمنظمة الملاحة البحرية الدولية كيتاك ليم: إن الحظر الأميركي على تقديم خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية يعد انتهاكاً سافراً لنص المعاهدة الدولية للعمل البحري وحقوق الإنسان ما يؤدي إلى زيادة الإجهاد والضغوط النفسية على البحارة وإثارة القلق لدى عائلاتهم.

وأكد راستاد على ضرورة حماية الأمن البحري في المنطقة من قبل دولها دون تدخل أجنبي، مشيراً في هذا الصدد إلى مبادرة «هرمز للسلام» المطروحة من قبل إيران.

وكان راستاد شدد الثلاثاء الماضي على أن البلطجة والإجراءات الأميركية المناوئة لبلاده تشكل خرقاً سافراً لاتفاقية المنظمة الدولية للملاحة البحرية.

في هذه الأثناء عرضت القوات البحرية الإيرانية، أمس طائرة مسيرة، أطلقت عليها اسم «بليكان ٢»، وقالت إنها قادرة على القيام بمهمات الدورية والتحليق في مديات واسعة.

وأضافت البحرية الإيرانية: إن الطائرة تستخدم ٥ محركات، ٤ منها للدفع العمودي وواحد للدفع الأفقي، وتستطيع التحليق بشكل عمودي من فوق السفن الحربية، وتستطيع هذه الطائرة المسيرة الهبوط على سطح الماء في الظروف الطارئة.

وذكرت وكالة «فارس» أن جيش البحر عرض كذلك منظومة تركيبية من الصواريخ والطوربيدات «سورن» ومنظومة رصد بحرية «جاسك -٢».

وأفادت بأن منظومة «سورن» تساعد في تحديد أماكن الغواصات وسرعتها بدقة متناهية بهامش خطأ ضئيل للغاية.

أما منظومة «جاسك - ٢» فهي بمثابة مزيج من الصواريخ والطوربيدات وأنظمة الاتصالات وإدارة النيران، والتي تتفاعل مع بعضها البعض لمهاجمة الأهداف المعادية تحت سطح الماء.

سانا - فارس - روسيا اليوم - رويترز

شكر على تعزية

أسرة الفقيد وأقرباؤهم وأنسباؤهم
يتقدمون بجزيل الشكر والتقدير إلى
كل من قدم لهم التعزية الصادقة
والمواساة الحسنة

بوفاة فقيدهم الغالي
الدكتور موفق شخاشيرو

سواء بالحضور شخصياً أو الاتصال هاتفياً
أو برقياً أو بواسطة مواقع التواصل
الاجتماعي إذ كان لتعزيتهم الرقيقة أبلغ
الأثر في نفوسهم

سائلين المولى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وألا يفجعهم بعزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون